

نص المقابلة الهاتفية التي أجراها مسؤول لجنة الإعلام في

المنسقية العامة للمؤسسات الكندية اللبنانية

الأستاذ الياس بجاني

يوم الأحد بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٩٦.

مع اللواء نديم لطيف مدير الأمن العام اللبناني السابق وممثل الرئيس

العماد ميشال عون والمنسق العام للمؤتمر الوطني اللبناني في لبنان

والذي يقوم حالياً بزيارة خاصة للولايات المتحدة الأمريكية.

الياس بجاني: يسعدنا جداً أن تجري هذه المقابلة معكم. حضرة اللواء وسؤالنا الأول هو بالواقع مجموعة أسئلة: هل بالإمكان إعطائنا صورة ميدانية موجزة عن الوضع الحالي في لبنان لجهة الإنتخابات، القانون الانتخابي، الطعن النيابي الذي قدم إلى المجلس الدستوري لإبطال هذا القانون، أسباب مقاطعتكم للانتخابات، جنوح بعض رموز المعارضة، وممارسات قوى الاحتلال وأهل الحكم؟

اللواء لطيف: قبل الجواب على هذه الأسئلة، أحب أن اذكر هنا، أنني بالأمس وبينما كنت أطلع إحدى الصحف الأميركية التي تصدر في سان خوزيه في كاليفورنيا، استوقفني حديث للمحامي الأميركي رالف نادر، اللبناني الأصل، والمرشح لرئاسة الولايات المتحدة، حيث قال "لقد آن الأوان ليكون للولايات المتحدة حكم من الشعب، بواسطة الشعب، ولأجل الشعب، إذ لم يعد جليزاً أن تحكم أميركا شركات البترول "الأكزيون"، بواسطة الجنرال موترز لصالح شركات "الدوبون". فقلت في نفسي إن الله يخلق من الشبه أربعين، وما أشبه ما عناه نادر بحالنا في لبنان.

فلبنان يُحكم اليوم من قبل محتلٍ بواسطة أدواتٍ محليةٍ يصر إلى التحكم بها عن بُعد لصالح الغريب دون القريب. فالسيادة والاستقلال اصبحا في خبر كان، والأبواق الداخلية تتسابق على تعفير الجبين على عتبة الوالي.

ولا بد أنكم في كندا كما في سائر المهاجر سمعتم ما قاله رئيس الجمهورية الياس الهرابي من على صفحات الجرائد وبالفم الملآن من أنه وسائر المسؤولين أمسوا يخجلون من زرع طريق

الشام جيئةً وذهاباً كلما اضطروا لتعيين حاجب في إحدى إدارات الدولة. كما أنكم بالتأكيد سمعتموه يقول قبل انتهاء ولايته الرئاسية الأولى أنه مستعد لقطع يده قبل أن يُوقع على تعديل المادة الدستورية لتجديد أو تمديد ولايته. ورغم ما رددته مراراً وتكراراً عن زهده بالحكم وعن توفقه وشغفه وولعه بتسليم الأمانة للخلف الصالح ليخلد للراحة في مسقط رأسه زحلة، فقد أرغمه "الخارج" على اتخاذ المبادرة بتمثيلية مكشوفة يقول أحد فصولها الهزلية أن النواب تمنوا عليه التمديد. أما رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري فقد صور هذا الوضع العجيب الغريب بقوله: "إنه يجب أن ننحني عندما يقول الرجل الكبير كلمته"، وكان يقصد بالرجل الكبير الرئيس السوري حافظ الأسد. علماً أن بري بالذات كان يعارض قبل سواه التمديد لرئيس الجمهورية. ومن هنا يمكننا القول "أن محنة لبنان هي أم محن العالم كلها".

أما فيما يخص الانتخابات النيابية فقصتها طويلة ومتشعبة ويصعب الإحاطة بكل حثياتها في حديث على الهاتف. إنما بإيجاز سوف أحاول وضع أهلنا في كندا في صورة ما جرى سابقاً وما يجري حالياً.

إن المجلس النيابي الحالي، وكما يعرف الجميع، انبثق عما سُمي في حينه "انتخابات" ١٩٩٢، وهو مجلس يفتقد لأدنى مقومات الصفة التمثيلية لأن مقاطعة تلك الانتخابات كانت وطنية وشبه شاملة. فالـ ٨٧ في المئة الذين قاطعوا لم يكونوا من طائفة واحدة، أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ١٣ في المئة التي قيل أنها شاركت في الاقتراع هي نسبة مزورة ومضخمة بحد ذاتها بشهادة أحد أكبر رموز أهل الحكم الوزير وليد جنبلاط الذي اعترف في ندوة تلفزيونية قبل مدة قصيرة بحصول عمليات التزوير وقال مبتسماً للسيدة التي كانت تحاوره "إن بعض الأموات شاركوا في انتخابات الشوف"، والأمثلة كثيرة. وأنا شخصياً حصلت مؤخراً على مستند انتخابي مهم موقع على صحة مُدرجاته من قبل وزير الداخلية بحينه اللواء سامي الخطيب. هذا المستند يشير إلى أن مجموع المواطنين الذين اقترعوا في حوالي عشرة قرى في قضاء معين كانوا بحدود الـ ٨٠٠٠ الآف. فيما نجد في نفس الصفحة أن أحد المرشحين نال بمفرده حوالي ١٢٠٠٠ ألف صوت، أي أن ٤٠٠٠ صوت نزلت عليه هبةً، لربما من السماء !!

هنا، أضف إلى ذلك، أن معظم دول العالم، وفي أكثر من مناسبة اعترفت أن مجلس الـ ٩٢ هذا يفتقد إلى الصفة التمثيلية، ولكن حتى "تغطي السماوات بالأبوات" قالت أن المجلس قانوني، وان لم يكن شرعياً.

للخروج من هذا الوضع المخزي وتلبيةً لدعواتٍ دوليةً متعددة طالبت اللبنانيين بالمشاركة في

الانتخابات هذه السنة، دعا الرئيس العماد ميشال عون التيار الوطني للبدء في إعداد العدة للمشاركة في هذه الانتخابات في حال توفر الحد الأدنى من الشروط لتأمين نزاهتها. وعلى هذا الأساس ومنذ أكثر من سنة تقريباً على صدور النداء المذكور، انكبنا في لبنان، على تحضير أنفسنا لهذا الاستحقاق يقيناً منا أنه في حال توفير أجواء النزاهة والديموقراطية سنحرز بالتأكيد قصب السبق الذي كنا أحرزنا مثله الكثير في معظم الانتخابات النقابية والطلابية والمهنية التي خضنا غمارها حتى اليوم، والتي استحالت على المحتل وعمالته تزويرها.

انه ومنذ أن بدأنا بإعداد أنفسنا لخوض غمار هذا الاستحقاق، بدأت تعترضنا صعوبات وعراقيل ومضايقات متأتية من وضع الاحتلال القائم. وهنا، أود أن أورد واقعتين على سبيل المثال لا الحصر واجهناهما قبل إقرار قانون الانتخاب الحالي.

الواقعة الأولى: يعمل أحد المحامين المنتمين إلى التيار الوطني في مدينة بيروت ويقطن فيها، فيما يقطن ذوهه في إحدى قرى عكار. تلبية لنداء الرئيس عون، انكب هذا المحامي المعروف بماثثة خلقه وورصانته، انكب على زيارة قريته والقرى المجاورة في عطلة نهاية كل أسبوع، لشرح أهداف وتطلعات التيار الوطني.

اتصل به ذوهه منذ حوالي خمسة اشهر وأعلموه أنهم تلقوا تبليغاً يوجب عليه التوجه لمقابلة مسؤول أمني سوري في منطقة الشمال. قام والده بجس النبض لدى المسؤول هذا، وأعلمه، أن ابنه محامي يتمتع بحصانة ما، فأجابه المسؤول: "لا شأن لي بحصانة ابنك، أبلغه الحضور إليّ، وليس من شأنك أن تعلم أسباب استدعائي له".

وفيما أن القاضي والداني يعلم ماذا يحل بـ "المُستدعى" في هكذا حال، فقد روجع نقيب المحامين بالموضوع الذي راجع بدوره النائب العام التمييزي وأبلغه استعداد المحامي صاحب العلاقة للمثول أمام القضاء اللبناني كي يُحاكم على "الجرائم التي ارتكب"، لكن المعضلة بقيت معضلة ولم يستطع أحد إلى حلها سبيلاً. شاع الخبر في منطقة عكار، فشُل، بالتالي نشاط التيار الوطني الانتخابي فيها. أخبرني بربك كيف يمكن أن تجري انتخابات نزيهة وحررة في أجواء قمعية كهذه الأجواء؟

واقعة أخرى مشابهة: طالب جامعي في جامعة البلمند الشمالية، سنة رابعة إجازة، منتسب للتيار الوطني، استدعى من قبل رئيس فرع مخابرات غير لبناني في الشمال. فذهب برفقة ذويه لمقابلة المسؤول المخابراتي هذا حسب الموعد المحدد، وذلك بعد أن قام بعض أقاربه بعمل الوساطات اللازمة لضمان عودته سالمًا. أول شيء قيل له من قبل المسؤول المخابراتي غير اللبناني "شو

صاحبكم بدو يطلعنا من لبنان؟ نحننا بدنا نضل ألف سنة وداعسين على رقبتم ومش راح نطلع". ولأن أهل الطالب كانوا برفقته يومها لم يتعرض للضرب. لكن المسؤول طلب منه أن يعود في اليوم التالي بمفرده لاستكمال التحقيق. وعندما حضر، ضُرب ضرباً مبرحاً وأهين ومن ثم طُلب منه أن يحضر بعض الطلاب الجامعيين من رفاقه لمقابلة المسؤول المخابراتي نفسه، وأُطلق سراحه، علماً أن الوقت كان وقت امتحانات نهاية العام، فلما علم الطلاب المطلوبين بالأمر تركوا الجامعة وتواروا عن الأنظار خوفاً من الإهانة والتعذيب والمذلة.

هنا مرة ثانية أُطلب من مغتربينا تصور الأجواء الضاغطة التي يعاني منها أهلهم في الوطن المحتل، وأي انتخابات ممكن أن تتم في أجواء قمعية كهذه. ولكن، ورغم كل شيء تابعنا بالمتيسر نشاطاً نوعاً ما تقنياً، فاستحصلنا عل لوائح الشطب ووضعناها على الكومبيوتر وألفنا لجاناً في المناطق حيث كان تبقى لنا هامش محدود من حرية المناورة. واللافت هنا أن المجلس النيابي المسير لم يفكر خلال أربع سنوات إصدار قانون انتخابي إلا قبل بضعة أشهر من الاستحقاق الانتخابي.

قلنا للملاّ إننا طلاب، بل عشاق ديموقراطية، ونريد المشاركة في الانتخابات، ولكن على الأقل فلينفذ لنا حدّ أدنى من الشروط التي تقدمت بها المعارضة إلى غبطة البطريرك الماروني الكاردينال ما نصر الله بطرس صفير. لنقوم بواجبنا الوطني هذا، قلنا إننا لا نتصور إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل حكومة معظم وزرائها مرشحون، لاسيما منهم، وزير الداخلية بالذات. أود أن أشير في هذا المجال، أن كل صاحب مصلحة من سكان المتن الشمالي تضطره ظروفه للذهاب لوزارة الداخلية لقضاء معاملة ما، يُطلب منه مقابلة الوزير الذي يُعلمه وعلى المكشوف أن ملف معاملته سيبقى في مكتبه الخاص إلى ما بعد الانتخابات ويضيف "عندها إذا كان عدد الأصوات التي اقترعت لي في حيكم أو قرينتم كما أريد ببصير على خاطركم، وإن كان العكس ببصير على خاطري". ولدينا أمثلة وأمثلة عن ممارسات الوزير المر المخالفة للدستور. فد عين مجموعة من كبار موظفي الدولة في البلدات والقرى المهمة لإدارة حملته الانتخابية، علماً أنه أثناء يوم الاقتراع قانوناً، يُمنع مسؤول الأمن عن قلم الاقتراع من دخول غرف الاقتراع إلا بتكليف من رئيس القلم، فتصوروا انتخابات بإشراف هكذا وزير داخلية؟.

التيار الوطني وباقي المعارضين حاولوا المستحيل وعملوا كل ما باستطاعتهم للحؤول دون مقاطعة الانتخابات وكانوا قدموا ورقة لغبطة البطريرك الكاردينال ما نصر الله بطرس صفير تحدد شروط الحد الأدنى للمشاركة، من هذه الشروط:

تأليف حكومة انتقالية حيادية، أعضاؤها غير مرشحين للانتخابات ويتمثل فيها الجميع.
إصدار قانون انتخابي عادل ومتوازن يساوي بين الجميع.
إجراء الانتخابات بإشراف القوى المسلحة اللبنانية دون سواها.
تأمين عودة القيادات المنفية والمهجرين والسماح للجميع ممارسة حقهم الدستوري في الاقتراع والترشيح.

تأمين إشراف محلي ودولي على عملية الانتخابات.
السماح على الأقل للمهجرين بالاقتراع في مهاجرهم في السفارات والقنصليات.
تأمين البطاقة الانتخابية.

إعطاء فرص متساوية للمرشحين في وسائل الإعلام.
تأمين حرية تحرك المرشحين دون مضايقات وملاحقات.
وقد علمنا أنه يوم قرر البطريرك تسليم ورقة الشروط هذه لرئيس الجمهورية تم افتعال حادث معين حال دون ذلك. وبالنهاية سُلمت إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن طريق سفيره في لبنان. باختصار لم يلب أهل الحكم أياً من شروطنا، حتى أن أحد سفراء الدول الكبرى في بيروت قال لزعيم معارض بارز إن دولة إقليمية معينة !!! لن تقبل حتى ولو بشرط واحد من شروطكم، ورغم ذلك مطلوب منكم المشاركة في الانتخابات. لقد ضربوا عرض الحائط بكل طلبات المعارضة وأوجدوا قانوناً عجيباً غريباً هجيناً لم تشهد له مثيلاً أكثر الدول تخلفاً، إنه قانونٌ كثير العورات. فمن أجل مصلحة شخص، هو الوزير وليد جنيلاط قسّموا جبل لبنان دوائر انتخابية على أساس الأقضية وخرقوا مبدأ المساواة بالنسبة للناخبين والمرشحين على حدٍ سواء. وحتى ضمن المحافظات التي جعلت دوائر انتخابية هناك مُرشح يترشح عن قضاء أو قضائين كما هو حاصل في بعلبك - الهرمل، إنما يُنتخب على صعيد البقاع ككل. وفي أماكن أخرى يترشح المرشح عن كل المحافظة ويُنتخب عن كل المحافظة. ثم أقر المشروع في مجلس النواب بإخراج مسرحي مبكٍ مضحك. فمن أصل ١٢٨ نائباً، ٢٢ صوتوا ضد، والبعض تغيب "بإذن من السلطان"، والبعض هرب من قاعة المجلس قبل طرح المشروع على التصويت.

في النهاية أقر المشروع وأصبح قانوناً، ورغم أن معظم النواب، كانوا وعلى مدار شهرين يقولون أنه غير دستوري وسوف يعارضونه بقوة، إلا أن القول شيء والتنفيذ شيء آخر، والمواقف تبنى على "توجيهات السلطان" في ظل الوضع القائم.

الباس بجاني: وماذا عن الطعن الذي قُدم للمجلس الدستوري؟

اللواء لطيف: بالحقيقة فوجئت عندما علمت أن عشرة من النواب تقدموا بعريضة طعن للمجلس الدستوري لإبطال مفعول القانون، إلا أنني سأحاول التصديق أننا سنصل في نهاية المطاف إلى إبطال هذا القانون الفتنه، وفي مطلق الأحوال، الأمر هذا علامة طيبة "وإنشاء الله خير". ولكن بما أن المؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين، أرى أن تجرؤ النواب العشرة على توقيع الطعن في ظل الوضع القائم، وقبل أربعة أيام من انتهاء المدة القانونية لتقديمه، أمر فيه قول، ويثير في وجداني الكثير من التساؤلات، كما يصعب على إقناع نفسي من أن الأمر هذا تم دون توجيهات "خارجية".

الياس بجاني: باستعراض سريع لأسماء النواب العشرة الذين وقعوا عريضة الطعن نلاحظ أن جلهم من المؤيدين للسياسة السورية في لبنان، ومن الذين يدينون جزئياً أو كلياً بنبياتهم لدمشق. فهل يُعقل أن يُقدم هؤلاء على خطوة خطيرة كهذه دون "توجيهات"؟

اللواء لطيف: بغض النظر عن عدم وجود أي صفة تمثيلية لمجلس النواب الحالي، هناك بالواقع بين النواب العشرة، إضافة إلى مجموعة لا يستهان بها من باقي زملائهم، أشخاص جديرون بالاحترام، وكنت فعلاً أتمنى لو أن انتخابات ١٩٩٢ كانت نزيهة وشرعية وقانونية، ليكونوا في مجلس النواب. كون لبنان بلداً محتلاً فاقداً لقراره وحرية، وكون العديد من النواب الحاليين يتلقى "التوجيهات والتعليمات" من دمشق، فإنني لا استبعد أي احتمال، وكل شيء وارد. ولكن، ومن جانب آخر، وبالاستناد لمعرفتي الشخصية بمناقبية أعضاء المجلس الدستوري وما يتمتعون به من تجرد ووطنية وعلم وترفع ونزاهة أستطيع أن أؤكد أن قانون الانتخاب سيُبطل مفعوله إذا وصل الطعن إلى مجلسهم.

الياس بجاني: في حال أبطل المجلس الدستوري القانون الانتخابي، ما هو مصير الانتخابات؟

اللواء لطيف: في هكذا حالة، يُعتبر القانون بالشكل التعديلي لسنة ١٩٩٦ الذي صدر به لاغياً وكأنه لم يكن، ويصبح قانون سنة ١٩٩٢ هو النافذ، وإن أراد الحكم السير في الانتخابات فعليه أن يجريها طبقاً لهذا القانون بكل علته وعوراته. إلا أنه على الأرجح سيجدد للمجلس الحالي، خصوصاً وأن أطرافاً كثيرة، منها من هو مؤيد لسوريا، كانت طالبت بتأجيل الانتخابات والتجديد للمجلس الحالي حتى أتوضح الظروف الإقليمية.

الياس بجاني: هل بالإمكان في حال أبطل القانون الانتخابي أن يُدعى مجلس النواب الحالي

لتعديله؟

اللواء لطيف: إن كل شيء في لبنان، حالياً، وفي ظل الأوضاع القائمة، وارد وممكن خلافاً للقانون، لكنني أتصور أنهم سيجددون للمجلس.

الياس بجاني: ما هي أسباب جنوح بعض رموز المعارضة المفاجئ وتغيير خطابهم السياسي وقبولهم المشاركة في الإنتخابات رغم أن شيئاً واحداً من مطالبهم التي كانوا ينادون بها لم يتحقق؟

اللواء لطيف: للأسف، عندنا في لبنان مرض شائع هو مرض السلطة. وعلى سبيل المثال أحد الوجوه البارزة من الذين كانوا مقاطعين وأصبحوا مشاركين شكى لي قبل شهرين وعلى مدار ساعة ونصف الساعة بمرارة ولوعة وحسرة انزعاجه وحزنه من الجلوس في المقاعد الخلفية عندما يُدعى لاحتفالات رسمية فيما نواب لم يقترح لهم ٢٠٠ مواطن يجلسون في المقاعد الأمامية ويحظون بالتبجيل والتكريم. فكل هاجس هذا الشخص، كما غيره الكثير، محصور في أمور شخصية بعيدة كل البعد عن المآسي الوطنية، همه الوحيد من يتصدر الاحتفالات ومن يتلقى التكريم والتبجيل ليس إلا. إن مرض السلطة مرض رهيب ومدمر يُعمي بصر وبصيرة من يبنتلي به ويحد من الرؤية الوطنية الشاملة. الذين جنحوا نسوا أن الوطن يحترق ويغرق، وهو مهدد بالقضم، إن لم يكن بالزوال، وراحوا ينتهون بأمر نفعية فردية بحتة، وإن خروج ٩٠ في المئة من هؤلاء عن خط المعارضة الحقبة يعود لضعف إيمانهم وثباتهم بالمواقف الوطنية ولعدم قدرتهم على التضحية والعطاء والبقاء خارج نعيم السلطة. وبالمناسبة لا بد من توضيح حقيقة مهمة، وهي أن معظم هؤلاء الأشخاص بنى شعبيته على حساب المعارضة ونتيجة لتبني طروحاتها، وهذه الشعبية ستتخلى عنهم بعدما غيروا خطابهم السياسي. أضف إلى أن العامل الخارجي وتحديداً الولايات المتحدة وفرنسا لعب دوراً سلبياً ومؤثراً. والكثير في لبنان كما نعلم ومنذ زمن بعيد يتأثرون بالقتل وما شابههم. فكل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى مؤثرات أخرى فعلت فعلها مع الذين خرجوا على وحدة المعارضة وقرروا المشاركة في الإنتخابات. إن بيان الذين اجتمعوا في بيت مري يدين أصحابه فهم وبعد سنين من القول أنهم لن يشاركوا في الإنتخابات ما دام هناك جندياً سورياً أو إسرائيلياً واحداً على الأرض اللبنانية، لم يأتوا لا من بعيد ولا من قريب على ذكر وجود الجيش السوري في بيانهم المذكور، اكتفوا بالكلام عن الاحتلال الإسرائيلي. تصريحاتهم العنترية، التي جعلت من بعضهم أنصاف آلهة موجودة وموتقة، وهي تدينهم وتشهد على تخليهم عن خطابهم السياسي وعن التزاماتهم الوطنية، وأكتفي بما ذكرت ولن اجرّح بأحد، ولكن يحضرني هنا موضوع الدكتور شارل مالك والرئيس كميل شمعون رحمهما الله عندما كان مالك يتعاطى مباشرة مع الرئيس الأميركي وليس مع قائم أعمال أو قنصل أو ملحق كما هو

حاصل في أيامنا. إننا لا نلوم أميركا ولا فرنسا ولا أية دولة أخرى لها مصالحها وتريد الحفاظ عليها، اللوم كل اللوم يقع على عاتقنا نحن اللبنانيين.

الياس بجاني: ما هي توقعاتكم للنسب المئوية التي ستشارك في الإنتخابات؟

اللواء لطيف: أنا شخصياً وبناءً على مجمل المعطيات التي أوردت، وبسبب الوضع الإحتلالي المزري، وغياب القانون والشرعية، وتفشي التبعية والانبطاح، لن أستغرب أن تكون نسبة المشاركة التي سيعلن عنها ٩٩,٩ في المئة، "الفاخوري بيركب أيد الجرة على مزاجه". ربما زادت المشاركة الفعلية هذه المرة عن ١٣ في المئة، وربما وصلت إلى العشرين، ولربما الثلاثين، لأسباب قاهرة كنتك التي يمارسها وزير الداخلية معطوفة على البرطيل وعمليات التزوير والإرهاب واستغلال حاجات الناس وتهديد مصالحهم. ألا أنه ورغم كل شيء فإن التيار الوطني يعمل بثبات على مواقفهم والقيام بواجبه لجهة الوقوف في وجه المؤامرة وفضح خيوطها وحض المواطنين على الامتناع عن المشاركة في الإنتخابات التي ستأتي بمجلس تابع، صوري، لا يختلف بشيء، عن المجلس الحالي.

الياس بجاني: ما هي الخطوات العملية التي ينوي التيار الوطني اتخاذها لمواجهة الوضع القائم ومنع إلغاء الكيان وقضمه تدريجياً؟

اللواء لطيف: لقد قررت المعارضة وكما أعلن المهندس دوري شمعون يوم أذاع بيان "اللقاء الثلاثي" الداعي إلى مقاطعة الإنتخابات، قررت قيام جبهة معارضة عريضة سوف يُعلن عنها بتاريخ ٢١ تشرين الثاني، ونحن الآن نقوم بكافة التحضيرات، والتفاصيل كلها ستعلن في حينها.

الياس بجاني: ما هي انعكاسات الوضع الإقليمي على الوضع المفروض على لبنان، خصوصاً بعد طرح رئيس وزراء إسرائيل مؤخراً "مشروع لبنان أولاً" ورفض سوريا له، وعدم اتخاذ أهل الحكم في لبنان أي موقف؟

اللواء لطيف: أهل الحكم في لبنان، لا كلمة لهم، في هكذا موضوع مهم، وهم لا يخجلون من الإعلان عن هذا الواقع. أما عن رفض سوريا للطرح الإسرائيلي فهذا ما اشك فيه حيث أن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في تصريح أخير له قال ما معناه أن دمشق لا تعارض أي انسحاب إسرائيلي من الجنوب اللبناني إذا كان من طرف واحد ودون شروط ودون مفاوضات سلمٍ انفرادي. يبقى أن الوضع في لبنان وكما نعرف يتأثر جداً بكل المتغيرات الإقليمية، وهي حتى الآن غير واضحة المعالم ويصب الحكم على مجرياتها.

الباس بجاني: هل لبنان وبطل الأوضاع القائمة متروك دولياً للهيمنة السورية دون أية

محاولات جادة لاستعادة السيادة والاستقلال وخروج القوات الغريبة عن أرضه؟

اللواء لطيف: بالعودة إلى كل التصريحات الدولية وخصوصاً منها الأميركية والفرنسية خلال

العشرين سنة الماضية نجد أنها بمجملها تصب في خانة المحافظة على كيان لبنان ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله. ولو كان لدينا حالياً، على مستوى الحكم، ذرة من القرار، الحر لكنا وصلنا

معها إلى الأهداف التي تخدم مصالحنا ومصالحها. غير أن هذه الدول تتعامل مع نظام لبناني قائم

مكبل اليدين مسلوب الإرادة والقرار وفاقد لحرية الحركة بالكامل. يبقى أن عقد الآمال على هذه

الدول للمحافظة على مصالحنا الوطنية والمقاتلة من أجل استردادها لنا، فيما حكمنا مغيب وفاقد

لقراره، أمرٌ صعب وبعيد عن الواقع.

أملنا أن يتغير الوضع اللبناني الداخلي ويتحرر قرار الحكم ولو بحدده الأدنى ليتمكن الغير من

مساعدتنا. لبنان لن يحرره الغرباء لنا، لبنان سيحرره أبنائنا وليس من أحد سواهم.

عشتم وعاش لبنان حراً سيداً مستقلاً

أنتهت المقابلة